



## أزمة «السلامة العامة» و«الصدّات الجماعيّة» في العراق

تحديات وحلول

د. حسن الصرّاف



## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

[info@almanbar.org](mailto:info@almanbar.org)

 [07816776709](tel:07816776709)

## أزمة «السلامة العامة» و«الصدمة الجماعية» في العراق

### تحديات وحلول

#### د. حسن الصرّاف

إنّ نسبة حدوث الكوارث الطبيعية الفتّاة في العراق (من قبيل الزلازل الشديدة والبراكين والسونامي والأعاصير) منخفضة جدّاً أو شبه معدومة، ولكن هذا لا يعني أنّ العراقيين بمأمن من أسباب "موت الفجأة"! فرغم انتهاء حقبة التفجيرات والمفخخات والحرب الطائفية ورغم أنّ العراق لا يقع في موقع جغرافي مهدّد كثيراً بالكوارث الطبيعية فإنّ الأخطاء البشرية وضعف إجراءات السلامة العامة في العراق وضعف السلامة المهنية تتسبب بين الفينة والأخرى بـ«صدمة جماعية» في البلاد.

ذكرت مجلة ceoworld الأمريكية أنّه يموت نحو 168054 شخصاً حول العالم يومياً لأسباب عديدة، بما في ذلك الأمراض الطبيعية والحوادث والعنف والكوارث غير المتوقعة، وقد حلّ العراق في المرتبة السادسة بين الدول العربية الأكثر بمعدّل الوفيات اليومية. وعربياً تأتي مصر في المقدّمة بواقع 1701 حالة وفاة، وجاءت السودان ثانياً بواقع 865 حالة وفاة، والمغرب ثالثاً بواقع 615 حالة وفاة، واليمن رابعاً 561 حالة وفاة، وتأتي الجزائر خامساً بواقع 553 حالة وفاة، ويأتي العراق سادساً بواقع 543 حالة وفاة، والصومال سابعاً بواقع 514 حالة وفاة<sup>1</sup>. وبحسب هذا التقرير فإنّ معدل الوفيات في العراق في عام 2024 بلغ نحو (426) شخصاً لكلّ 100 ألف شخص<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - العراق يحتل المرتبة السادسة بين الدول العربية في معدل الوفيات اليومية، تقرير منشور في موقع NRT في 4 آب 2024:

<https://www.nrttv.com/ar/detail3/30837>

<sup>2</sup> - Lila Jones, Revealed: These Are The Countries with the Highest Death Rates, 2024, January 21, 2024,

<https://ceoworld.biz/2024/01/21/revealed-these-are-the-countries-with-the-highest-death-rates-2024/>

وبحسب تقارير وإحصائيات رسميَّة فإنَّ نسبة كبيرة من هذه الوفيات تحصل في حوادث مرور أو حوادث إنسانية من قبيل الحريق. فعلى وفق إحصائيات مديرية المرور العامة ومديرية الطب العدلي ووزارة التخطيط، فإنَّ الحوادث المرورية في العراق المسجلة في عام 2023 تسببت ب وفاة 3019 ضحية، وبلغت أعداد الجرحى بحوادث المرور لسنة 2023 (12314) مصاباً<sup>3</sup>. وعلى مستوى حوادث الحريق فقد بلغت مجموعها (21024) «واحداً وعشرين ألفاً وأربعة وعشرين» حادث حريق خلال عام 2023<sup>4</sup>.

قد يُقال أنَّه ليس لكلِّ هذه الحوادث ضحايا ومصابين، ولعلَّ الكثير منها حوادث مرورية بسيطة، أو حوادث حريق محدودة ومنزلية. نعم، قد يكون ذلك صحيحاً، ولكن ما أريد التنويه إليه أبعد من ذلك، وهو: هل استعدادات الدفاعات المدنية العراقية مؤهلة للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ ماذا لو كانت الحوادث والكوارث غير المتوقعة في العراق لا تقتصر على الحريق والحوادث المرورية؟ ماذا لو حصل إعصار مثل إعصار كاترينا؟ أو زلزال مثل زلزال تركيا في عام 2023؟ أو فيضانات؟ أو أي كارثة طبيعية أخرى لا قدَّر الله؟ هل أعدَّ العراق «نظام قيادة الحوادث ICS»؟ كما ذكرت في بداية المقال لا يقع العراق في موقع جغرافي مهدد كثيراً بالكوارث الطبيعية، ولكن هل هذا يجعل البلد في غنى عن «نظام قيادة الحوادث ICS»؟ يروم هذا المقال التنويه إلى هذه الجزئية المهمَّة، مع عرض جملة من المقترحات والحلول الأولية والوجيزة للوقاية من تكرار حوادث مؤسفة وصادمة للمجتمع مثل حادثة غرق العبَّارة في الموصل

<sup>3</sup> صفاء الكبسي، الحوادث المرورية في العراق: ألف وفاة و3 آلاف حادث في النصف الأول من 2024، تقرير منشور في صحيفة العربي الجديد، 2 نوفمبر 2024 على الرابط الآتي:

<https://www.alaraby.co.uk/society/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%88%D9%81%D8%A7%D8%A9-%D9%883-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB-%D8%B3%D9%8A%D8%B1>

<sup>4</sup> الدفاع المدني تحصي 21 ألف حريق في 2023، تقرير منشور على موقع قناة السومرية في 1 كانون الثاني 2024 عبر الرابط الآتي:

<https://www.alsumaria.tv/news/localnews/477882/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%8A-21-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D9%81%D9%8A-2023>

(2019) وحريق مستشفى ابن الخطيب (2021) وحريق مستشفى الحسين في الناصرية (2021) وحريق قاعة الأعراس في الحمدانية (2023) وحريق هايبر ماركت الكوت في (2025)، فضلاً عن العديد من الحوادث والكوارث المؤسفة الأخرى التي تحدث بين الفينة والأخرى.

## الحلول الحكومية والمؤسسية

### إطلاق مشروع وطني متكامل لإنشاء «نظام قيادة الحوادث ICS»

«نظام قيادة الحوادث ICS» هو أداة إدارية لتنظيم وتنسيق عمليات الاستجابة في أثناء الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. يتيح النظام لجهات متعددة دمج جهود الاستجابة للأزمات، ويتميز نظام قيادة الحوادث بسهولة التوسع ليشمل أي حدث مهما كان حجمه، ويضمن استخدام مصطلحات موحدة، وكفاءة استخدام الموارد، وسلامة الموظفين والمرضى<sup>5</sup>.

أطلقت وزارة الداخلية العراقية في الآونة الأخيرة تطبيق «عين العراق» وهو مشروع رائع وخدمة مجانية بالكامل ومتاحة على مدار 24 ساعة، إذ تعنى بخدمة الطوارئ في أرجاء البلاد، فمن خلال الاتصال بالرقم 911 يتم تحديد المواقع السريع للمستشفيات ومراكز الشرطة ومراكز الإطفاء القريبة من المتصل ومشاركة موقع المتصل المباشر مع خدمات الطوارئ وإرسال تقارير الطوارئ بسهولة مع إمكانية إرفاق الصور والفيديو ويعمل حتى في حالات ضعف الإنترنت<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> Molly Furin; Clifford L. Freeman; Scott Goldstein, *EMS Incident Command System*, National Library of Medicine, February 24, 2024.

<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK441863/>

<sup>6</sup> موقع وزارة الداخلية العراقية: <https://moi.gov.iq/?page=6297>

رغم المحاسن الكثيرة في مثل هذا المشروع فثمة تحديات ومشاكل لا تخفى عن أيّ مراقب ومطلع، لعلّ أهمها يرتبط بسرعة وصول فرق الإنقاذ والطوارئ في أرجاء البلد. بعبارة أخرى هل خدمة الإسعاف الطبي أو إطفاء الحرائق متاحة وتصل بسرعة وبفترة قياسية في كلّ مكان من العراق؟ لتوضيح الصورة أذكر مثلاً، ومن خلال هذا المثال أعرض مقترحاً على أصحاب القرار المعنيين: انتشرت في السنوات الأخيرة وبكثرة خدمات توصيل الطعام والتسوق المنزلي في عموم المحافظات والمدن والأقضية والنواحي، فمن خلال تطبيقٍ متاح في جميع أجهزة النقل يحصل الأفراد على ما يحتاجونه من طعام أو أيّ بضاعة أخرى ضمن الاحتياجات اليومية، والقائمون على هذه الخدمة هم في الغالب شباب يبحثون عن فرص للعمل ويعملون على دراجات نارية ويوصلون الطلبات في فترة قياسية إلى الزبائن في منازلهم أو مواقع عملهم. إذا أردنا أن نجري تنافساً بين سرعة توصيل الوجبات السريعة وسرعة وصول سيارات الإطفاء أو الإسعاف، أيّهما سيفوز؟ لا شكّ في أن عناصر الدفاع المدني في كلّ مكان أبطال ويعرفون عملهم جيداً ويبدلون جهداً كبيراً ويضحون بأرواحهم في الأزمات، ولكن من الصعب القول بأن سرعة خدمة الطوارئ في كلّ شبر من العراق تضاهي سرعة توصيل التسوق المنزلي، وهذا يعود إلى التلكؤ الواضح في السياسات العامة المرتبطة بالسلامة العامة. لعلّ أقرب مثال يمكن أن نذكره لتأكيد تلكؤ خدمات الطوارئ في العراق هو شحة مراكز الإطفاء في المدن، وكذلك غياب «صنوبر مياه الحريق» في كثير من المناطق التجارية والأحياء السكنية في كافة المحافظات والمدن، على الرغم من أنّها فكرة قديمة جدّاً تعود للقرن التاسع عشر. أمّا على مستوى الإسعاف الطبي فهناك الكثير من الأحياء السكنية في كثير من المدن العراقية لا يقع بالقرب منها مركز للإسعاف الطبي.

من هنا تأتي أهمية «خدمة الطوارئ»، فمثلما لدينا تطبيقات إلكترونية لسيارات الأجرة في عموم العراق أو خدمة توصيل التسوق المنزلي ينبغي إحالة خدمة الإسعاف الطبي وإطفاء الحريق إلى شركات ومؤسسات من القطاع الخاص، ومع مساهمة القطاع الخاص في هذه الخدمة الوطنية المهمة ستُحقق جملة من الأهداف:

- **توفير فرص العمل** للعديد من الشباب والخريجين الذين قد لا يجدون فرصة للعمل إلا في توصيل التسوق المنزلي! فمن خلال تدريب كوادر شبابية على الإسعافات الأولية وخدمات الإسعاف الطبي وكذلك إطفاء الحرائق سيتاح للقطاع الخاص أن يؤسس شركات ومكاتب خاصة بخدمات الطوارئ، لتكون خدمة سريعة ومتاحة في كل المدن والأقضية والنواحي مثل خدمة التسوق المنزلي السريع.

- **ترسيخ ثقافة خدمة الطوارئ:** القطاع الخاص بطبيعته يسعى إلى ترويج خدماته ومشاريعه، مَهْمَا كانت طبيعتها. حين تعمل شركات أهلية على ترويج خدمة الطوارئ وحين تعنى بتدريب موارد بشرية للتخصص في الإسعافات الأولية سترسخ تلقائياً وبمرور الوقت ثقافة خدمة الطوارئ والإسعافات الأولية في الأوساط الشعبية، وتصبح جزءاً من الواقع اليومي، ويغدو الإلمام بالإسعافات الأولية وطريقة التعامل مع المصابين (لا سيما الأطفال) في الحوادث المرورية أو الحوادث المنزلية ثقافة سائدة بين الأفراد.

خدمة الطوارئ ليس أمراً جديداً، فلا يخفى على المطلعين أن عدداً من الدول المتقدمة في المجال الصحي ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، تخصص الجانب غير العاجل من قطاع الطوارئ الطبية لشركات مؤهلة لتأدية هذا الدور. فضلاً عن أن القطاع الخاص حين يدخل في مجال خدمة

الطوارئ من شأنه أن يتولّى نشر الوعي بالإغاثة والإسعافات الأولية، وتوفير وسائل الإسعاف والطوارئ على أوسع نطاق في المنشآت المختلفة، والتوسع في إقامة الدورات والبرامج التدريبية للمجتمع<sup>7</sup>.

## الحلول المرتبطة بتفعيل القوانين ومكافحة الفساد

لا ينكر أحدٌ أن هناك العديد من الضوابط والقوانين المرتبطة بإجراءات السلامة والصحة المهنية في العراق، ولكن يبدو أن الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية يعرقل تنفيذ هذه الضوابط، فضلاً عن وجود حاجة إلى المزيد من هذه الضوابط. على سبيل المثال تُعدّ مادة الـ «ساندويچ بنل» من المواد المخالفة لتعليمات السلامة والمحالة إلى القضاء حسب قانون الدفاع المدني المرقم 44 لسنة 2013 لافتقارها إلى متطلبات السلامة من منظومات الإنذار والإطفاء<sup>8</sup>، ويُمْنَع تشييد أو إشغال المنشآت التي لا تتوافر فيها مستلزمات وشروط السلامة أو المخالفة لبيان إنشاء الملاجئ رقم (1) لسنة 1992 استناداً إلى تقارير مديرية الدفاع المدني العامة<sup>9</sup>. ولكن على أرض الواقع نجد في معظم الدوائر والمؤسسات والأسواق والأماكن العامة استعمال هذه المادة في المنشآت والأبنية. ما تفسير ذلك؟ وما سبب مثل هذه المخالفات القانونية الصريحة؟ وما الحل لمعالجة مثل هذه المخالفات؟ كلّ من يعيش في العراق يعلم أن السبب الرئيس في مثل هذه المخالفات يعود في الغالب إلى وجود تواطئ بين الجهات الرقابية وأصحاب العقارات والمشاريع الهندسية، أي

<sup>7</sup> دعت وزارة الصحة الكويتية قبل 14 عاماً إلى إحالة خدمات الطوارئ إلى القطاع الخاص. يُنظر: الكويت: "الصحة" تدرس خصخصة الطوارئ الطبية:

<https://www.aljarida.com/articles/1462004508828040900>

<sup>8</sup> تصريح قائمقام مركز مدينة كربلاء للسومرية نيوز في 11 حزيران 2024، منشور ضمن الرابط الآتي:

<https://www.alsumaria.tv/news/490905>

<sup>9</sup> يُنظر: الوقائع العراقية، العدد 4297، 11 تشرين الثاني 2013، قانون الدفاع المدني، المادة 5، رابعاً.

أن القانون يحتم توفير منظومات الإطفاء في المباني العامة أو يحظر استخدام المواد سريعة الاشتعال، ولكننا على أرض الواقع نجد عكس ذلك تماماً. بعبارة أدق الفساد المستشري يتسبب بإهمال أبسط إجراءات السلامة والأمان، فما الحل؟

هناك حلول كثيرة من قبيل تشديد الغرامات أو فرض المزيد من الضوابط والقوانين الآمرة، ولكن إلى جانب كل ذلك تقترح هذه الورقة تفعيل دور «المخبر عن الفساد» الذي يُعبّر عنه في الدراسات التخصصية حول سياسات مكافحة الفساد بـ«المبلغ عن المخالفات أو مُطلق الصافرة - Whistle-Blowing»، إذ تُشبه العملية بمهمة المحكم في الألعاب الرياضية الذي يُطلق الصافرة عند حدوث مخالفة. ومهمة الإبلاغ عن المخالفات على وفق هذا المصطلح هو نشاط يقوم به شخص يكشف فيه معلومات عن نشاط داخل منظمة خاصة أو عامة يُعتبر غير قانوني أو غير أخلاقي أو غير مشروع أو غير آمن أو غير أخلاقي أو احتيالي<sup>10</sup>. وبالطبع يحتاج هذا المصطلح وآليات توظيفه إلى دراسات نظرية وعملية مستقلة.

ولكن إذا اتفقنا على أنّ عدم الالتزام بإجراءات السلامة العامة يمثل مظهراً من مظاهر الفساد والخلل في الجهاز البيروقراطي والإداري للمؤسسات الحكومية والأهلية فيمكن القول بأنّ السعي لمعالجة هذه الجزئية من الفساد تقع في ضمن مهام «المخبر عن الفساد» أو «مطلق الصافرة»، وبعبارة أخرى الرأي العام من أهم المعنيين بالكشف المبكر عن «خروقات السلامة العامة»، وقد يتم ذلك عبر السبل المتاحة الآتية:

- تشجيع الإعلاميين والصحفيين المحليين على إثارة انتباه الرأي العام بخصوص الأماكن المخالفة لإجراءات السلامة.

<sup>10</sup> Johnson, Roberta Ann (2003). *Whistleblowing: When it Works--and why*, Lynne Rienner Publishers, p: 4.

- دعم صنّاع المحتوى الشباب في شبكات التواصل الاجتماعي على صناعة محتوى يخصّ إجراءات السلامة وحثّ المواطنين على رصد المخالفات ورصد النواقص المرتبطة بالسلامة العامة في الأسواق والأحياء السكنية والأماكن العامة.

- عدم تعامل المواطنين مع الأماكن والمنشآت التي تخرق إجراءات السلامة العامة. بعبارة أخرى: إذا كان المسؤول المحلي والمسؤول الأمني أو أي مسؤول آخر قد أجاز إنشاء المبنى أو غضّ النظر عن إهمال الإجراءات الوقائية للسلامة العامة، إذن ما هو دور المواطن العادي؟ إذا حصل رفض جماعي لارتياح الأماكن التي لم تُراع فيها إجراءات السلامة أو التي استُخدمت فيها مواد إنشائية لا يجيزها القانون، عند ذلك سيكون القائمون على مثل هذه المشاريع أكثر حذراً والتزاماً بالضوابط.

بالعودة إلى بداية المقال ينبغي عدم التهاون بأسباب «موت الفجأة» التي تخلف صدمات اجتماعية فادحة في الأفراد، وينبغي عدم اختزال مفهوم حفظ الأمن بالجيش والشرطة والمخابرات والسيطرة على الحدود، بل إن الاستعداد للتعامل مع الحوادث الطبيعية والإنسانية تقع في مقدّمة المهام المرتبطة بحفظ الأرواح والممتلكات، ويجب ألا ننسى أن الصدمات الاجتماعية الناجمة عن الحوادث الفتاكة تخلق شعوراً عاماً بانعدام الأمن لدى الأفراد، ومن ثم تؤدّي إلى زعزعة الثقة العامة، وهذا ما يشكّل عائقاً نفسياً واجتماعياً كبيراً أمام أيّ خطة تنموية في البلاد.